

مساعدة الذكور الناجين من الاتجار بالبشر

تشير الإحصاءات العالمية الأكثر شيوعًا عن الاتجار بالبشر إلى أن الرجال والفتيان يمثلون ما يقرب من نصف العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالبشر؛ إلا أن تحديد الضحايا الذكور ورعايتهم المناسبة ما زالا يشكلان تحديًا هائلًا أمام الحكومات ومقدمي الرعاية في جميع أنحاء العالم. فكثيرًا ما يكون الرجال والفتيان مجهولين، ويظلون في أوضاع محفوفة بالمخاطر، محرومين من حريتهم. وعندما يفرون من حالات الاتجار بهم، فمن المرجح أن تهملهم الحكومات ومقدمو الخدمات الذين أنشئت برامجهم لإيواء النساء والفتيات ومساعدتهن. وبدلاً من أن يعاملوا كأفراد جرى استغلالهم، فإنهم يتعرضون بدرجة أكبر لخطر العقوبة أو الغرامة على جرائم، مثل عبور الحدود بصورة غير مشروعة، أو مواجهة التهم والسجن على جرائم ارتكبوها نتيجة للاتجار بهم.

وقد تم العثور على ضحايا للعمل القسري من الذكور في جميع قطاعات العمل تقريبًا، بما في ذلك التعدين والحراجه والبناء والرعاية الصحية والمصانع والضيافة والزراعة. وقد وثقت التقارير الاستقصائية الأخيرة سوء معاملة الرجال على قوارب الصيد في جنوب شرق آسيا لسنوات في وقت واحد واستغلال الأولاد في العمل القسري على سفن الصيد في بحيرة فولتا في غانا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تقارير حديثة عن أن هناك رجالاً أُجبروا على العمل في البناء في قطر في الوقت الذي تستعد فيه لكأس العالم 2022 وفي الزراعة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما أنه في جميع أنحاء العالم، لا يزال الاتجار الجنسي بالبشر بين الفتيان والرجال يدور في الخفاء ولا يجري الإبلاغ عنه على الإطلاق، وهناك نقص حاد في البرامج لتلبية احتياجاتهم. فعلى سبيل المثال، وثقت التقارير أن الفتيان يُباعون بغرض الاتجار بالجنس في أفغانستان، بما في ذلك لغرض ما يُعرف بـ "باشا بازي"، حيث يقوم الرجال باستخدام الفتيان الصغار للترفيه الاجتماعي والجنسي. وفي الولايات المتحدة، يُباع الرجال والفتيان في صناعة الجنس التجاري غير المشروعة.

وقد وثقت البحوث الحديثة الأثر الصحي الجسدي والعقلي للاتجار بالبشر على الرجال والفتيان الذين ربما تعرّضوا للإيذاء البدني والجنسي والتهديدات بالعنف والحرمان من التغذية الأساسية والمرافق الصحية وفقدان حرية الحركة والتنقل. وعلى الرغم من مواجهتهم هذه الظروف، فإن الناجين من الذكور غالبًا لا يرون أنفسهم في البداية ضحية لجريمة العمل القسري. وبدلاً من ذلك، فإنهم من المرجح أن ينظروا إلى حالة الاتجار في العمل على أنها من سوء الحظ، أو بسبب سذاجتهم، أو أنها نتيجة "طبيعية" لهجرة اليد العاملة. ويتعزز ذلك بالأدوار التقليدية أو القوالب النمطية للجنسين المقبولة عمومًا التي يُتوقع فيها من الرجال أن ينهضوا ويتكفلوا

أنفسهم ويكفلوا أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات، مثل موظفي الهجرة ومفتشي العمل والشرطة، لا تعترف في كثير من الأحيان بالضحايا من الذكور بسبب التحيز أو الميل إلى اعتبار أن الذكور أقل تعرّضًا للاتجار بالبشر أو النظر بشكل خاطئ إلى الاتجار بالبشر على أنه الاتجار الجنسي بالفتيات والنساء على وجه الحصر.

كما أن معظم البرامج التي أنشئت لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لا تركز على تلبية احتياجات الذكور من الناجين. وفي العديد من البلدان، حتى عندما تحدد السلطات ضحية للاتجار بالبشر من الذكور، فإنه لا يوجد سوى عدد قليل من برامج مكافحة الاتجار بالبشر التي يمكن أن توفر للرجال أو الفتيان المساعدة المتخصصة، ولا سيما السكن الآمن.

والذكور الناجون من الاتجار بالبشر بحاجة إلى الحصول على مساعدة شاملة ومناسبة ثقافيًا لتلبية احتياجاتهم، مثل الإسكان والرعاية الطبية وخدمات الصحة النفسية والعقلية والدعم القانوني والمساعدة في مجال العمل والتوظيف، التي يتم تقديمها من خلال مراكز تقوم بتخصيص الخدمات للأفراد، على سبيل المثال:

- **الإسكان:** الحصول على السكن الذي يكون آمنًا وبه الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الفردية. فكثيرًا ما يكون استخدام الملاجئ للمشردين ومن هم بلا مأوى غير ملائم للناجين من الصدمات.
- **الصحة:** الحصول على مجموعة واسعة من خدمات الصحة الجسدية والنفسية المجهزة والمؤهلة لمعالجة الصدمات، بما في ذلك بدائل الرعاية التقليدية مثل تقديم المشورة بين الأقران.
- **الدعم القانوني:** الحصول على الدعم القانوني لضمان أن يكون الناجون الذكور على علم بحقوقهم، وتيسير اتخاذ الإجراءات القانونية، والمساعدة في الاتصال بالخدمات القنصلية من وطنهم الأم، والسعي للحصول على تعويضات عن الأجور المفقودة غير المدفوعة والإصابات وغير ذلك من أشكال التعويض.
- **المساعدة في مجال العمل:** الحصول على المساعدة في مجال العمل التي تشمل التعليم والتدريب على المهارات والتوظيف.

وفي حين أن بعض الحكومات قد أحرزت تقدمًا لتحسين وسائل الاستجابة لمكافحة الاتجار بالضحايا الذكور، فلا يزال هناك الكثير من العمل اللازم لضمان عدم إغفال الرجال والفتيان أو الانتقاص من خدماتهم. وينبغي للحكومات أن تضمن أن تستشعر الخدمات ما يناسب احتياجات جميع الضحايا، بصرف النظر عن نوع الجنس، وأن تكيف المنهجيات حسب الحاجة. كما ينبغي تقديم المساعدة الفردية ذات الجودة

العالية لجميع ضحايا الاتجار بالبشر، ودعمهم في استعادة السيطرة على حياتهم، وتمكينهم من اتخاذ قرارات
مدرسة بشأن الخيارات المتاحة لهم.